مركز الميزان لحقوق الإنسان
وحدة البحث الميداني

من الميدان

تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المدنيين في قطاع غزة خلال شهر فبراير2012

قصف محل بقالة قرب الدوار الغربي في بيت لاهيا

فهرس المحتويات

مقدمة 3
توطئة قانونية 4
استخدام القوة المفرطة والمميتة: 8
استهداف الصيادين: 8
استهداف المدنيين قرب حدود الفصل: 11
القصف الصاروخي والمدفعي: 13
الاعتقال والحجز التعسفي: 16
الحركة على المعابر: 20
الخاتمة 21

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال شهر فبراير 2012، وانتهكت مبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني بشكل منظم وجسيم. يستعرض التقرير تلك الانتهاكات وفق التسلسل الزمني لتوقيت وقوعها، بشكل يرتكز على عمليات الرصد والتوثيق الميداني التي قام بها مركز الميزان لحقوق الإنسان في مختلف محافظات قطاع غزة.

ويتناول التقرير حالات القتل واستهداف المدنيين الفلسطينيين في إطار النشاطات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون في قطاع غزة، حيث قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فلسطيني مسن، فيما دمرت مزرعة للأبقار ومنزل سكني بشكل كلي وأوقعت أضرار جزئية في عدد من المنازل السكنية، دون اكتراث لمبادئ القانون الدولي.

ويستعرض التقرير الانتهاكات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين، حيث سجل وقوع (7) حلات استهداف للصيادين، تم خلالها اعتقال (5) صيادين واقتيادهم إلى داخل إسرائيل، كما تواصل قوات الاحتلال فرض منطقة صيد ضمن نطاق ثلاثة أميال بحرية في عمق البحر وميل ونصف توازي الحدود المائية الشمالية، ما يحرم الصيادين من الوصول لأماكن الصيد الوفيرة، وتواصل إطلاق النار تجاههم وتجاه قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، وتواصل اعتقالهم والاستيلاء على قواربهم. علاوة على قضايا مساومتهم وابتزازهم للعمل مع المخابرات، وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وتنتهك حقوق الصيادين في الحياة، والعمل..

ويبرز التقرير الاستهداف المنظم للمدنيين وممتلكاتهم في المناطق القريبة من الحدود، في إطار سعي قوات الاحتلال إلى فرض منطقة أمنية يقيد الوصول إليها يصل نطاقها إلى أكثر من كيلو متر من حدود الفصل الشرقية والشمالية داخل أراضي القطاع. و ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (5) حالات استهداف للمدنيين قرب حدود الفصل الشمالية والشرقية، ترتب على هذه الممارسات تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق ، والمزارعين ممن يملكون أراضٍ فيها، بالإضافة إلى حرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

ويتناول التقرير الهجمات الصاروخية والمدفعية التي تستهدف مناطق مختلفة من قطاع غزة . حيث لا زالت هذه الهجمات تتسم بعدم مراعاتها لقواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، حيث يظهر عدم مراعاتها بالأضرار التي تلحق بأرواح المدنيين وممتلكاتهم، بما في ذلك قصف منازل سكنية، وحسب توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (**24**) حالة قصف صاروخي ومدفعي، أسفرت عن إصابة (**21**) شخص من بينهم (5) أطفال و(5) سيدات، كما أسفرت عمليات القصف عن الحاق أضرار في (26) منزلاً سكنياً، من بينها (3) منازل دمرت بشكل كلي. فيما ألحقت أضرار جزئية بعدد (8) منشآت عامة، و أسفرت عن تدمير محل تجاري (بقالة)، ومعمل باطون بشكل كلي، وألحقت أضرار جزئية في عدد (4) محلات تجارية، و(4) مركبات.

ويظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين واختطافهم من عرض البحر. أو من خلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم.

وفي هذا السياق اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (18) فلسطينياً. كما واصلت قوات الاحتلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم ، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير المريض كامل حكمت الترامسي عند معبر بيت حانون (إيرز)، بينما كان في طريقه للعلاج من ورم في الغدة النخامية في مستشفى المقاصد الخيرية بالقدس المحتلة.

وأخيراً يستعرض التقرير القيود المفروضة على حركة المعابر التي تربط قطاع غزة بالعالم الخارجي، حيث تواصل قوات الاحتلال إغلاق المعابر، وتفرض قيوداً مشددة على حركة البضائع والأفراد ، مما تسبب في ارتفاع خطير للبطالة والفقر. والإهانة التي يتعرض لها المسافرين على معبر بيت حانون لاسيما المرضى.

ويقدم التقرير معلومات إحصائية حول آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر فبراير 2012، ويسعى إلى تسليط الضوء على الظروف التي وقعت فيها انتهاكات القانون الدولي من خلال سرده للطرق التي جرت عليها والظروف التي حدثت فيها.

توطئة قانونية

أصبحت الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي في المناطق الفلسطينية التي احتلها في العام 1967 أكثر تنوعاً وتعقيداً وعنفاً. وقد أخذت هذه الانتهاكات منحىً خاصاً منذ أن نفذت إسرائيل خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، والتي انتهت بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2005. ويظهر ذلك جلياً من خلال عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حيث ترتكب قوات انتهاكات منظمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومجمل قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة، مدعيةً أنها لم تعد قوة احتلال تتحمل مسئوليات قانونية تجاه القطاع بعد تنفيذ هذه الخطة . غير أن مجمل التحليل القانوني، بما في ذلك مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤكد على أن إسرائيل واصلت ممارسة مستوى من السيطرة الفعلية على قطاع غزة يبقي عليها كدولة احتلال، بما يعنيه ذلك من انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلق بالاحتلال على علاقتها بقطاع غزة.

يرمي القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب للعام 1949، إلى توفير الحماية للمدنيين وممتلكاتهم أثناء حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال. وعليه فإن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء م ن القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي . كما يحظر معاقبة السكان جماعياً ومحاصرتهم ومنع أو عرقلة الإمدادات الإنسانية لهم. وبشكل أساسي إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وهما:

- **مبدأ الضرورة العسكرية**

يجيز القانون الدولي، للقوات المتحاربة، عدم الالتزام ببعض الواجبات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني عليها في بعض الحالات، بيد أن هذا التحلل ليس، ولا يمكن أن يكون، مطلقاً، بل هو محكوم بمجموعة من القيود التي يعتبر توفرها شرطاً لعدم الالتزام بالقواعد وفقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. أحد هذه الشروط هو توفر ضرورة عسكرية قاهرة لا تترك للقوة القائمة بالاحتلال مناصاً من عدم الالتزام بالقواعد. وقد أجمع مفسرو اتفاقية جنيف الرابعة على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعنى كل الإجراءات الضرورية التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض. والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) التحلل من بعض القيود، على أن لا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط. غير أن مبدأ الضرورة الحربية لا يمكن أن يستقيم دون التعامل معه بالتوازي مع مبادئ أخرى، كالتناسب والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وعدم انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي غير القابلة للانتقاص، مثل حظر التعذيب وتعمد استهداف المدنيين، والتهجير القسري وغيرها.

- **مبدأ التناسب والتمييز**

يأتي مبدأ التناسب كمقيد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية، لا ينفي ضرورة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب والأسلحة المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها، أو التي يتوقع أن تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم أضراراً كبيرة.

كما يجب على القوات المتحاربة – في سياق تنفيذها للعمليات الحربية – أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة، من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

وتؤكد قواعد القانون الدولي على مجموعة من المبادئ الإنسانية التي يقصد بها حماية المدنيين وأرواحهم وكرامتهم، ومنحهم فرصة لعيش حياة اقرب ما يكون إلى الطبيعية حتى في ظل النزاع المسلح والاحتلال، بما في ذلك حماية وتشغيل الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم، والمياه وغيرها دون إبطاء. وتنص المادة 23 من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل" أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرر هضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

سياسة الحصار والقانون الدولي:

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة ، وهي المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،[1] فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل [2]، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته[3]. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية

[1] راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[2] راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[3] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام الرابع الخاص بالحق في السكن، والذي يحدد فيه المواصفات الدنيا الواجب توافرها في السكن كي يصبح مناسباً من منظور حقوق الإنسان،

والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء [4]، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية [5] ، والحق في التعليم المناسب [6]، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسئوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسئولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسئولياتها، وأنها تتحمل هذه المسئوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال[7].

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسئوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، منذ فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسئوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

وبينما تدعي إسرائيل أن لها الحق في تقييد حرية الحركة ضد "كيان معادي" لا تسيطر عليه مثل قطاع غزة، فإن وثائق المحكمة الإسرائيلية العليا (قضية البسيوني) توضح موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه سياسة الحصار، حيث اعتبرت إجراءات الحصار جزء من "حرب اقتصادية" ضد قطاع غزة بأكمله وأنها تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وليس أمنية من خلال سياسة العقاب الجماعي هذه، وهو ما يؤكد انتهاك الحصار للقانون الدولي، كما أكدت عليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويحدد التعليق معايير مهمة يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الضمان القانوني لشغل المسكن، توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، القدرة على تحمل الكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن، السكن الملائم من الناحية الثقافية.

[4] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[5] راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[6] راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[7] راجع المواد (المواد 33، 49، 53، 146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 والمواد (51 و52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المؤرخ في 8 يونيو 1977.

خلاصة إحصائية

تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حادث يرد في هذا التقرير. ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية التي تشير إلى:

- **استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء وتعمد القتل باستخدام قوة غير متناسبة وهجمات عشوائية؛**
- **استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين، واستمرار حرمانهم من الصيد في عرض البحر؛**
- **استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية يقيد الوصول إليها؛**
- **استمرار الاعتداءات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، قرب حدود الفصل (المزارعين، صائدي العصافير، رعاة الأغنام، جامعي الحصى والحجارة والحديد الخردة والبلاستيك، جامعي الحطب)، واستمرار حرمانهم من مزاولة أعمالهم بحرية؛**
- **استمرار استهداف الفعاليات السلمية، المناهضة لفرض منطقة أمنية يقيد الوصول إليها؛**
- **استمرار عمليات الاعتقال التعسفي؛**
- **استمرار الحصار والإغلاق المشدد الذي ينتهك حرية حركة البضائع والأفراد.**

جدول إحصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال شهر فبراير 2012

عدد القتلى	**1**
عدد الجرحى	**21**
عدد الجرحى من النساء	**5**
عدد الجرحى من الأطفال	**5**
عدد الاعتداءات بحق الصيادين	**7**
عدد حالات الاعتقال	**18**

الأضرار المادية الناتجة عن اعتداءات قوات الاحتلال المباشرة

منازل سكنية تدمير كلي	**3**
منازل سكنية أضرار جزئية	**23**
منشآت عامة أضرار جزئية	**8**
محلات تجارية تدمير كلي	**1**
محلات تجارية تدمير جزئي	**4**
منشآه صناعية تدمير كلي	**1**
مركبات أضرار جزئية	**4**

❖ **استخدام القوة المفرطة والمميتة**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تصعيدها بحق السكان المدنيين في قطاع غزة، خلال الفترة التي يتناولها التقرير، في اطار استخدامها القوة المفرطة والمميتة، حيث قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فلسطيني مسن، فيما دمرت مزرعة للأبقار ومنزل سكني بشكل كلي وأوقعت أضرار جزئية في عدد من المنازل السكنية، دون اكتراث لمبادئ القانون الدولي.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخاً واحداً، استهدفت فيه مزرعة أبقار تقع في مدينة غزة حي الزيتون شرق سوق السيارات، وذلك عند حوالي الساعة 23:55 من يوم السبت الموافق 2012/2/11، تعود ملكيتها للمواطن إياد عبد الهادي رجب البالغ من العمر (43عاماً)، وقد تسبب القصف في قتل المواطن عبد الكريم إبراهيم الزيتونية البالغ من العمر (72 عاماً)، وهو من سكان حي الدرج في مدينة غزة، ويعمل حارساً في المزرعة المستهدفة، كما تسبب القصف في تدمير غرفة الحارس وأحدث حفرة كبيرة في المكان. هذا وقد عثر المواطنين على جثة الزيتونية مدفونة تحت التراب حيث استعانوا بجرافة كبيرة للعثور عليه، كما أصيب نجله محمد البالغ من العمر (22 عاماً) برضوض حيث صادف وجوده عند والده في المزرعة، وأوقع القصف أضرار جسيمة في المزرعة المسقوفة بالصفيح، ونفوق (11) رأس من الأغنام و(9) أبقار، (60) من الطيور (دجاج، حمام، وأوز)، وأضرار جزئية في منزل مجاور.

❖ **استهداف الصيادين**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث سجل وقوع (7) حلات استهداف للصيادين، تم خلالها اعتقال (5) صيادين واقتيادهم إلى داخل إسرائيل، كما تواصل قوات الاحتلال فرض منطقة صيد ضمن نطاق ثلاثة أميال بحرية في عمق البحر وميل ونصف توازي الحدود المائية الشمالية، ما يحرم الصيادين من الوصول لأماكن الصيد الوفيرة، وتواصل إطلاق النار تجاههم وتجاه قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، وتواصل اعتقالهم والاستيلاء على قواربهم. علاوة على قضايا مساومتهم وابتزازهم للعمل مع المخابرات، وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وتنتهك حقوق الصيادين في الحياة، والعمل.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية، نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة 17:40 من مساء يوم الأحد الموافق 2012/2/12، تجاه قارب صيد فلسطيني (حسكة ماتور) تواجد في عرض البحر، غربي منطقة الواحة، شمال غرب بيت لاهيا في محافظة شمال غزة– على بعد كيلومترين من حدود الفصل المائية– ثم حاصرته، وأجبرت صيادين اثنين كانوا على متنه بخلع ملابسهم والنزول إلى الماء والسباحة باتجاههم، ثم اعتقلوهما، وهما: أدهم محمود محمد أبو ريالة (22 عاماً)، وشقيقه الطفل: محمد (14 عاماً)، وأفرجت عنهما عند حوالي الساعة 1:30 من فجر اليوم التالي، بيد أنها أبقت على القارب وشباك الصيد لديها.

وفي هذا الصدد يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، الصياد المفرج عنه: أدهم أبو ريالة : على النحو الآتي:

أعمل صياد بحرياً، منذ العام 2003، حيث كنت أساعد والدي في أعمال الصيد منذ الصغر، وخلال العام المنصرم 2011 تعرض مركبنا لإطلاق نار أكثر من مرة سواء في عرض البحر غرب مدينة غزة أو في بحر شمال غزة، حيث تستهدفنا الزوارق البحرية الإسرائيلية عندما نصل إلى حدود مسافة الثلاثة أميال في عمق البحر، أو قرب مسافة الميل ونصف من الحدود المائية الشمالية. وأعمل عادة بصحبة والدي وشقيقي الأصغر محمد (14 عاماً). خرجت صحبة شقيقي الطفل: محمد، للعمل عند حوالي الساعة 16:00 من مساء يوم الأحد الموافق 2012/2/12 وركبنا الحسكة بالمحملة بدفاع (ماتور) وقررت الذهاب إلى بحر شمال غزة– في منطقة الواحة غرب بيت لاهيا– بعد أن علمت من الصيادين عن وجود أسماك كثيرة في المنطقة خلال اليومين الماضيين، وصلنا منطقة الواحة والإشارات الضوئية التي تضعها قوات الاحتلال شمال منتجع الواحة السياحي سابقا من الغرب باتجاه الشرق– كحدود وهمية يمنع تعديها، وتبعد عن حدود الفصل الشمالية حوالي 2500 متراً– حيث رميت شبك (ملطش سردينة) وهي شباك تكون محملة بالفلين، وهي مخصصة لصيد سمك السردين، رميته جوار الإشارات الضوئية، وشاهدت حوالي ثمانية مراكب صيد فلسطينية تصطاد داخل حدود الإشارات الضوئية، فاطمأننت وواصلت عملي، كانت الساعة حينذاك حوالي 16:30 مساءً، وعند حوالي الساعة 17:40 من مساء اليوم نفسه سحبت الشباك بمساعدة أخي محمد – الذي يرافقني– فاكتشفت أن قاربنا قد اجتاز الإشارات الضوئية بفعل التيار البحري (المد)، وأثناء عملية السحب شاهدت زورقين إسرائيليين يتجهان نحو قاربنا من جهة الشمال، وشاهدت القوارب الفلسطينية تنسحب من المكان بسرعة، فأسرعت في جمع الشباك، وأدرت ماتور الحسكة وبدأت في الابتعاد عن المكان، وبعد أقل من خمسة دقائق سمعت صوت إطلاق نار، وشاهدت الزوارق الإسرائيلية على بعد (10) أمتار تقريباً من قاربي، فقررت التوقف، فتواصل إطلاق النار الذي كنت أشاهده هذه المرّة يضرب بالمياه من حول قاربي، وسمعت أحد الجنود الذين يعتلون الزورق يناديني من خلال مكبر صوت بالعربية الركيكة– التي لم أفهمها جيداً– حيث قال: "اطفي المنوع (الماتور)، وروح لمقدمة السفينة، فحاولت أن أطلب منه أن يتركوني وشأني، ثم قال لي: اشلح أواعيك (أخلع ملابسك)"، فبدأت بخلع ملابسي، وقال لي: فط في البحر (اقفز في الماء)، فقلت له: أخي محمد طفل صغير، اتركه، ولكنه طلب خلع ملابسه أيضاً، والقفز في المياه، فقلت له محمد صغير ولا يعرف السباحة، فقال لي: "أقفز أنت فقط، فقفزت إلى الماء وسبحت حتى وصلت الزورق، فرموا لي سلماً خشبياً استخدمته للصعود لأعلى الزورق، كنت فقط بالملابس الداخلية، فأعطوني لباس (ترنق) أخضر البنطال وأزرق الفانلة، ثم قيدوا يداي خلف ظهري بوثاق بلاستيكي، وعصبوا عيناي، ثم ربطوني بحبال من منطقة أسفل الإبطين وعلى ما يبدو أنهم ربطوه بشئ ما كي يثبتونني مكاني، ثم تكلم معي جندي بالعربية الركيكة، حيث سألني عن بياناتي الشخصية، وأثناء ذلك شعرت بوجود شخص ما بجانبي، سمعته يسأله عن اسمه وعمره وسكنه، وعندما بدأ بالإجابة عرفت أنه أخي الطفل محمد، وبعد مرور ساعة من الزمن تقريباً، توقف الزورق وأنزلني الجنود، وبعد ذلك فكوا عصابة عيناي فشاهدت العديد من الجنود والزوارق البحرية، وكان المكان عبارة عن ما يشبه الميناء– أتوقع أنه ميناء أسدود– ثم أدخلوني غرفة وعصبوا عيناي، ثم جاء شخص وأخذ يتفحص القلب والصدر والبطن– فخمنت أن يكون طبيباً– وسألني عن إجرائي عمليات جراحية سابقة بالعربية الركيكة، ثم فحصني آخر بجهاز يبدو أنه حديدياً، مشي به على جسدي بالكامل، وتركوني في الغرفة، وكنت أسمع صوت أخي محمد قريباً مني، وبعد مرور دقائق أخذني جندي لمكان ما، وفكوا عصابة عيني، فوجدت نفسي داخل غرفة يجلس فيها شخص يرتدي لباساً مدنياً، وكان خلفي جنديان يلبسان اللباس الكاكي، حيث أجلسوني على كرسي، ثم بدأ الشخص المدني يسألني عن اسمي وعمري، وعرف نفسه بضابط مخابرات، وقال لي أن المنطقة التي وجدت بها منطقة ممنوع التواجد فيها للفلسطينيين، فقلت له أن التيار أخذني إلى داخل الإشارات الضوئية، وأن رزقتي هناك حيث الأسماك وفيرة، ثم أخذ يسألني أسئلة لا علاقة لها بالحادثة، وقالي لي: شو رأيك أن تعمل معنا... فرفضت ذلك، ولم أقبل... استمرت المقابلة لمدة لم تتجاوز الساعة من الزمن، ثم عصبوا عيناي وعادوا بي إلى المكان الأول، وهناك سمعت صوت أخي وقلت له أن ينام، وشعرت بجندي يضع بطانية عن كتفي، وبعد مرور حوالي نصف ساعة أخذوني وأخي محمد– أدركت ذلك بعد أن سمعت سماع صوته– وفكوا عصابة عيني، ثم فكوا وثاقي البلاستيكي وربطوني بقيد حديدي (سلاسل حديدية) وجعلوا يداي أمامي، ثم ربطوا ساقي بالسلاسل الحديدية أيضاً، وأركبوني وأخي محمد سيارة ميكروباص بيضاء، ومشى بنا حتى توقف في مكان يعجّ بالجنود الإسرائيليين بعد ساعة ونصف من المسير، وهناك ذهبوا بي إلى مكان عرفت أنه معبر بيت حانون إيرز– من خلال حديث الجنود مع بعضهم– ثم فكوا قيودي وقيود أخي، وفتحوا لنا بوابة وتركونا نمشي فيها وحدنا، قائلين لنا: اذهبوا لبيوتكم، وكنت أسير أنا ومحمد داخل ممرات عديدة بتوجيه من الجنود من خلال مكبر صوت، فعلى ما يبدو أنهم كانوا يراقبوننا من خلال كاميرات تصوير، وبعد خروجنا وابتعادنا عن المعبر اطمأننت على أخي الطفل محمد وعلى حالته الصحية، ثم مشينا حتى وصلنا كونتينر محاط بسياج مغلق الأبواب– مكتب الشئون المدنية الذي يغلق في ساعات الليل– وكانت الساعة حينذاك 1:30 من فجر يوم الاثنين الموافق 2012/2/13، حيث نمت في العراء حتى الساعة 6:30 صباحاً، حيث مشينا حتى وصلنا منازل للبدو– سكنة الغزالات– قرب إيرز، وهناك اتصلت بأهلي من خلال جوال أحد السكان كي يأتوا ليأخذونا.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية، نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة 7:10 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/2/13، تجاه قارب صيد فلسطيني (حسكة مجداف) تواجد في عرض البحر، غربي منطقة الواحة، شمال غرب بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ثم حاصرته، وأجبرت صيادين اثنين كانوا على متنه بخلع ملابسهم والنزول إلى الماء والسباحة باتجاههم، ثم اعتقلوهما،

وهما: جمال رمضان حسن السلطان (60 عاماً)، وابنه: فضل (22 عاماً)، وأخلت سبيلهما عند حوالي الساعة 16:30 من مساء اليوم نفسه ، بيد أنها استولت على قاربهما وشباك الصيد الخاصة بهما.

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية، نيران أسلحتها بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 6:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/2/14، تجاه قارب صيد فلسطيني (حسكة مجداف) تواجد في عرض البحر، غربي منطقة الواحة، شمال غرب بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ثم حاصرته، وأجبرت صياداً كان على متنه بخلع ملابسه والنزول إلى الماء والسباحة باتجاههم، ثم ربطوا الحسكة في أحد الزوارق، واعتقلوا الصياد: أحمد محمد محمد زايد (26 عاماً)، من سكان منطقة السلاطين في بيت لاهيا. وأخلت سبيله عند حوالي الساعة 11:30 من صباح اليوم نفسه، بيد أنها استولت على قاربه وشباك الصيد الخاصة به.

وفي هذا السياق يورد التقرير إفادة الصياد: محمود محمد محمد زايد، الذي يصف فيها كيفية اعتقال شقيقه: أحمد، على النحو التالي:

أعمل في مهنة الصيد منذ (12) عاماً، حيث أعمل بشكل يومي على إحدى الحسكات التي يملكها والدي– من أصل ثلاثة جميعها مجداف– ويخرج معي للصيد عادةً أحد إخوتي: خالد، وليد، محمد، محمود، وأحياناً يخرج معنا والدنا، حيث أننا عائلة من الصيادين البحر يين. وتتواجد أعداد كبيرة من أسماك السردين في الوقت الحالي– وهذا هو موسمها في المناطق الشمالية من البحر، وذلك لقلة عدد الصيادين الذين يصلون المكان خوفاً من استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي له م إذا ما تواجدوا شمال منطقة الواحة، أو من يتعدى منهم الإشارات الضوئية (فنطاس) التي يضعونها غرب الواحة وعلى طول الحدود المائية الشمالية.

خرجت عند حوالي الساعة 4:00 من فجر يوم الثلاثاء الموافق 2012/2/14، ورافقني أخي أحمد محمد محمد زايد (26 عاماً)، وكان يستقل حسكة ثانية، ودخلنا مياه البح ر سوية ً عند الساعة 5:30 من فجر الثلاثاء نفسه، وبعد انطلاقنا توقفنا على مسافة تقدر ب 400 متراً من غرب الشاطئ، توقف أخي أحمد إلى الغرب تماماً، وكان العشرات من الصيادين الذين يركبون حسكات مجداف يتواجدون في مكان تواجدنا نفسه، رميت شباكي في المياه، وعند حوالي الساعة 6:15 من الصباح نفسه أخذت في سحب الشباك لمغادرة المكان، كذلك شاهدت أخي أحمد يفعل، ففوجئت بزورقين إسرائيليين يتجهان نحو المكان قادمين من جهة الشمال – حيث حدود الفصل المائية– فبدأت و كذلك أخي أحمد بالانسحاب من المنطقة بقواربنا من المكان تجاه الشاطئ، اقتربت الزوارق المطاطية الصغيرة منا عند حوالي الساعة 6:30 صباحاً، وكنت قد وصلت على مسافة تقدر بـ 200 متراً فقط من الشاطئ، بينما تواجد أخي أحمد على بعد 350 متراً من الشاطئ، شمالي غرب منطقة الواحة، ثم سمعت صوت إطلاق نار متقطع، فأسرعت بالتجديف حتى وصلت الشاطئ، فنظرت تجاه أخي أحمد، فشاهدت الزورقين الإسرائيليين يح اصران حسكته، ثم شاهدتهم يح علوه يخلع ملابسه ، ويقفز في الماء، وتابع عشرات الصيادين الذين وصلوا الشاطئ معي الموقف، حيث كانت الزوارق الإسرائيلية على بعد أمتار قليلة من حسكة أحمد، وبعد أن اعتقلوه ، ربط الجنود الذين يعتلون الزورق الحسكة بزورقهم، وأخذوه، واتجه وا نحو الشمال الغربي، وابتعدوا عن المكان حتي غابوا عن نظري .

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 5:30 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/1/15، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، في محافظة شمال غزة. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 19:00 من مساء يوم السبت الموافق 2012/2/18، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، في محافظة شمال غزة. ثمّ طاردتهم زوارق الاحتلال المطاطية في عرض البحر حتى الشاطئ، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية عند حوالي الساعة 18:30 من يوم الأحد الموافق 2012/2/26، نيران أسلحتها تجاه مراكب الصيد قبالة شواطئ دير البلح، وقام جنود الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة شباك الصيد لعدد من الصيادين. علماً أن المسافة التي تعرضوا فيها تقع في نطاق الثلاثة أميال بحرية.

في هذا السياق يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، الصياد سمير مصطفى الأقرع (42عاماً): على النحو الآتي:

عند حوالي الساعة 18:00 من يوم الأحد الموافق 2012/2/26، أبحرت على مركبتي أنا ونجلي محمد (21عاماً)، ورافقني في رحلة الصيد أيمن قاسم الأقرع (32عاماً)، وذلك انطلاقا من مرسى الصيادين الواقعة على شواطئ مدينة دير البلح، وتوقفت على بعد حوالي (2كم)، داخل المياه وحرصت على عدم تجاوز العلامة البحرية (الفنطاس)، حيث كانت تبعد عني غرباً مسافة تقدر ب(700متر)، وشاهدت عدد من مراكب الصيد الفلسطينية وأثناء انتظاري حول الشباك، شاهدت زورقين تابعين لقوات الاحتلال الإسرائيلي تتقدم نحونا وشرعوا في إطلاق النيران تجاهنا، فهربت ناحية الشاطئ مسافة تقدر ب(500متر)، وبدأت أراقب ما يجري، ثم شاهدت أحد الزوارق يقترب من أطراف الشباك قام عدد من الجنود الذين على متن الزورق بسحب الشباك، فرجعت لطرف الشباك وبدأت بجمع الشباك من الناحية الأخرى حيث كانت المسافة بيننا حوالي (200متر)، ثم قام أحد الجنود بقص وقطع الشباك وقطع جزء كبير منه وقاموا بمصادرته، وقد تم مصادرة (7 قطع)– يقدر طولها ب(500متر)، وعرضها (12متر)– وعندما خرجت من المياه ووصلت للمرسى علمت من الصياد يوسف محمد موسى الأقرع البالغ من العمر (52عاماً)، أن شباك الصيد الخاصة فيه تم مصادرة جزء كبير منها".

- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية، عند حوالي الساعة 18:00 من يوم الاثنين الموافق 2012/2/27، نيران أسلحتها الرشاشة تجاه عدد من مراكب الصيد الفلسطينية، قبالة شواطئ مدينة دير البلح، وأجبرتهم على الخروج من المياه، حيث لم يسجل إصابات أو أضرار.

ثانياً: استهداف المدنيين قرب حدود الفصل

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فتح نيران أسلحتها تجاه المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، مستهدفة كل ما يتحرك في المنطقة. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (5) حالات استهداف للمدنيين قرب حدود الفصل الشمالية والشرقية. و يترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

- فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين في أبراج المراقبة المحيطة بمعبر بيت حانون (إيرز)، الكائنة على حدود الفصل الشمالية شمال بيت حانون بمحافظة شمال غزة، نيران أسلحتهم الرشاشة بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 12:30 من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2012/2/21، تجاه المسيرة السلمية الأسبوعية المناهضة للمنطقة المقيد الوصول إليها، والتي تنظمها المبادرة المحلية ونشطاء متطوعون في بيت حانون، وذلك أثناء تواجدهم في المنطقة الزراعية الواقعة شرق معبر إيرز، جوار حدود الفصل، على مسافة تقدر بـ 180 متراً من تلك الحدود، وتحت وطأة إطلاق النار ابتعد المشاركين عن المكان، دون وقوع إصابات في صفوفهم (حيث شارك في المسيرة حوالي (80) فرداً، من بينهم (3) من المتضامنين الأجانب، وعدد (10) من الصحفيين، إضافة إلى نشطاء المبادرة)، الجدير ذكره أن قوات الاحتلال تستهدف المسيرة بشكل أسبوعي.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل شرق خان يونس، نيران أسلحتها الرشاشة، بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 6:30 من صباح يوم السبت الموافق 2012/2/25، تجاه عدد من المزارعين الفلسطينيين الذي تواجدوا في مزارعهم الواقعة في الواد والسريج شرق بلدة القرارة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– استمر اطلاق النار

حتى الساعة 8:00 صباحاً، دون وقوع إصابات أو أضرار، ولكن إطلاق النار أجبر المزارعين على مغادرة المكان دون استكمال رعاية مزروعاتهم.

- فتحت طائرات الاحتلال العمودية نيران أسلحتها الثقيلة، عند حوالي الساعة 4:30 من مساء يوم الخميس الموافق 2012/2/23، تجاه الأراضي الزراعية شرق بلدة القرارة في منطقة الواد والسريج، استمر اطلاق النار لمدة 10 دقائق تقريباً، دون وقوع إصابات أو أضرار، ولكن صوت إطلاق النار بث الخوف والهلع في صفوف السكان المدنيين لاسيما الأطفال والنساء منهم.
- فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين في أبراج المراقبة الكائنة داخل حدود الفصل الشمالية، في محيط معبر بيت حانون (إيرز) بمحافظة شمال غزة، نيران أسلحتهم الرشاشة، بشكل مكثف، وأطلقوا عدداً من قنابل الغاز المسيل للدموع، عند حوالي الساعة 11:50 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/2/28، تجاه المشاركين في المسيرة الأسبوعية السلمية المناهضة للمنطقة المقيد الوصول إليها والتي تنظمها المبادرة المحلية ونشطاء متطوعون في بيت حانون، وذلك أثناء تواجدهم في المنطقة الزراعية الواقعة جوار حدود الفصل– على مسافة تقدر بـ 200 متراً من تلك الحدود– وتحت وطأة إطلاق النار والقنابل الغازية الذي استهدفتهم بشكل مباشر ابتعد المشاركين عن المكان عند حوالي الساعة 12:30 من بعد ظهر اليوم نفسه، دون وقوع إصابات بالأعيرة النارية، ولكن معظم المشاركين أصيبوا باختناق جراء الغاز المسيل للدموع دون أن يصل أحد منهم المستشفيات. وهذه ليست المرة الأولى التي تستهدف فيها قوات الاحتلال المسيرة الأسبوعية المناهضة للمنطقة العازلة.

وفي هذا الصدد يودر التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها الناشط: صابر موسى الزعانين (33 عاماً) للمركز على النحو التالي:

انطلقنا في مسيرتنا الأسبوعية السلمية المناهضة للمنطقة المقيد الوصول إليها من أمام المدرسة الزراعية الثانوية عند حوالي الساعة 11:15 من صباح الثلاثاء نفسه تجاه الحدود الشمالية بمشاركة حوالي (50) مشاركاً من بينهم (5) من المتضامنين الأجانب، وعدد (8) من الصحفيين، بالإضافة إلى نشطاء المبادرة، تجاه منطقة قرموط الزراعية الكائنة شرق معبر بيت حانون (إيرز) شمال بيت حانون، حتى وصلنا إلى مسافة تقدر بـ 150 متراً، وعند الساعة 11:50 من صباح اليوم نفسه فوجئنا بجنود الاحتلال المتمركزين في برج المراقبة المقابل لمكان تواجدنا يطلقون الأعيرة النارية، على ما يبدو أنها كانت في الهواء لأني لم أشعر بها، وحين بدأنا بالتجمع لغرض التراجع، شاهدت عدد (3) جنود مدججين بالسلاح يصعدون أعلى البرج ويطلقون عدداً من قنابل الغاز المسيل للدموع تجاهنا، كانت الأجواء عاصفة فأبعدت الرياح الغاز عن المكان، حاول الجنود أن يحيطونا بدائرة من قنابل الغاز، ولكن الرياح أبعدت دخانها أيضاً، في هذه اللحظات أخذنا بالتراجع جهة الجنوب، ووسط حالة من الفوضى بدأ الجنود بإطلاق النار تجاهنا بشكل مباشر– حيث شاهدت الأعيرة تضرب بالأرض على مقربة من مكان تواجدنا– وشارك جنود برج المراقبة الكائن في محيط معبر إيرز في إطلاق النار تجاهنا أيضاً، فتراجعنا أكثر نحو الجنوب، وتواصل إطلاق النار تجاهنا حتى بعد أن ابتعدنا مسافة تقدر بـ500 متراً عند الحدود الشمالية، واستمر ذلك لمدة (40) دقيقة، حتى غادرنا المنطقة عند حوالي الساعة 12:30 من بعد ظهر يوم الثلاثاء ذاته. وهي المرة الثانية التي تطلق فيها قنابل الغاز المسيل للدموع تجاه المسيرة".

- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل شرق خان يونس، نيران أسلحتها الرشاشة، بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 12:30 ظهر يوم السبت الموافق 2012/2/11، تجاه عدد من المزارعين الفلسطينيين ورعاة المواشي الذين تواجدوا في مزارعهم الواقعة في منطقة الواد والسريج شرق بلدة القرارة الحدودية المقيد الوصول إليها، استمر اطلاق النار لحوالي 20 دقيقة، ما اسفر عن نفوق ناقتين تعود ملكيتهما للمزارع عبد اللطيف سليمان السميري (55 عاماً)، بينما كان أبناؤه يقومون برعاية قطيع من الجمال في تلك المنطقة، كما اجبر إطلاق النار المزارعين على مغادرة المكان دون استكمال رعاية مزروعاتهم.

مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، المزارع عبد اللطيف سليمان السميري (55عاماً).

عند حوالي الساعة 12:30 من ظهر يوم السبت الموافق 2012/2/11، بينما كنت متواجداً في ارضي الزراعية بالقرب من منزلي على بعد حوالي 800 متر من الشريط الحدودي، شرق بلدة القرارة شمال شرق محافظة خان يونس، وكان أبنائي علاء(22 عاماً)، ورأفت(24 عاماً)، يقومان برعي قطيع من الجمال، عددهم عشرة رؤوس، على بعد حوالي 200 متر إلى الشرق مني، أي على مسافة تبعد حوالي 600 متر عن الشريط الحدودي غربا.. شاهدت جيب عسكري لونه اخضر جيشي تابع لقوات الاحتلال الإسرائيلي داخل الشريط الحدودي،

توقف فوق تلة من الرمال، وبعد لحظات سمعت صوت إطلاق نار كان مصدره من تجاه الجيب. انبطحت على الأرض، وشاهدت أبنائي الاثنين ينبطحان أيضاً على الأرض.. استمر إطلاق النار بشكل متقطع لحوالي 15 دقيقة، بقيت خلالها منبطحاً على الأرض، ولم أتمكن من الوقوف أو مغادرة المكان خشية تعرضي للإصابة.. وبعد أن توقف إطلاق النار، رفعت رأسي قليلاً، ونظرت نحو الجيب، فشاهدته قد غادر المكان، عندها توجهت مسرعاً نحو أبنائي للاطمئنان عليهما، وعند وصولي إليهما وجدتهما بخير ولم يصابا بأذى، بعدها بدأت أتفقد الجمال، فشاهدت ناقة ملقاة على الأرض، وكانت ميتة، وشاهدت دماء تنزف من رقبتها، وشاهدت أيضا ناقة أخرى ملقاة على الأرض، على بعد حوالي 400 متر من الشريط الحدودي، وكانت لا تتحرك بتاتاً، لكننا لم نتمكن من الوصول إليها خشية أن نتعرض لإطلاق نار من جديد.. قمت أنا وأبنائي بجمع ما تبقى من الجمال، وعدنا إلى المنزل، عندها شاهدت الواجهة الشرقية من المنزل قد أصيبت بعدة أعيرة نارية جراء إطلاق النار.. حيث يقع منزلنا على بعد حوالي كيلو متر من الشريط الحدودي الفاصل مع إسرائيل، ويفصل بيننا أراضي زراعية مفتوحة، وهو مقام على مساحة 300 متر مربع، ومكون من طابق أرضي باطون، وأعيش فيه أنا وعائلتي، وثلاثة من أبنائي وعائلاتهم، ونعتمد على تربية الأغنام والجمال كمصدر أساسي للرزق، بعد أن جرفت قوات الاحتلال ارضي وحرمتني من الوصول إليها لأنها تقع بمحاذاة الشريط الحدودي، كما أننا تعرضنا عدة مرات لإطلاق نار من قبل جنود الاحتلال أثناء قيامنا برعي الأغنام والجمال في الأراضي القريبة من حدود الفصل، وبسبب إطلاق النار نضطر في كثير من الأحيان على ترك أعمالنا ومغادرة المكان.

❖ القصف الصاروخي والمدفعي

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجماتها الصاروخية والمدفعية التي تستهدف مناطق مختلفة من قطاع غزة . وتتسم هذه الهجمات بالعشوائية لجهة عدم اكتراثها بالأضرار التي تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم بما في ذلك قصف منازل سكنية. وتتسبب في إصابة مواطنين بجروح وشظايا، وإلحاق أضرار مادية في منازل ومنشآت مدنية. كما تبث عمليات القصف حالة من الرعب والهلع في نفوس السكان المدنيين، لاسيما الأطفال والنساء منهم خاصة الهجمات الليلية . وحسب توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (**24**) حالة قصف صاروخي ومدفعي ، أسفرت عن إصابة (**21**) شخص من بينهم (5) أطفال و(5) سيدات، كما أسفرت عمليات القصف عن الحاق أضرار في (26) منزلاً سكنياً، من بينها (3) منازل دمرت بشكل كلي. فيما ألحقت أضرار جزئية بعدد (8) منشآت عامة، و أسفرت عن تدمير محل تجاري (بقالة)، ومعمل باطون بشكل كلي، وألحقت أضرار جزئية في عدد (4) محلات تجارية، و(4) مركبات.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

- أطلقت مدفعية الاحتلال المتمركزة داخل حدود الفصل، ثلاث قذائف مدفعية، عند حوالي الساعة 22:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2012/2/1، تجاه الأراضي الزراعية الكائنة جنوب بيت حانون في محافظة شمال غزة، وبعد دقائق فتحت طائرات الاحتلال العمودية نيران أسلحتها تجاه المكان نفسه وعلى مدخل بيت حانون الرئيس، دون وقوع إصابات أو أضرار، ولكن صوت الانفجارات وإطلاق النار دب الخوف والهلع في صفوف السكان المدنيين لاسيما الأطفال والنساء منهم.
- قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة 1:10 من فجر يوم الجمعة الموافق 2012/2/3، مستهدفة الشريط الحدودي مع مصر في منطقة يبنا من مخيم اللاجئين جنوب رفح، دون التبليغ عن إصابات أو أضرار مادية.
- أطلقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي– العمودية– صاروخاً واحداً، عند حوالي الساعة 2:10 من فجر يوم الجمعة الموافق 2012/2/3، تجاه محال تجاري (بقالة) تقع على طريق بيت لاهيا الغربي، جنوب الدوار الغربي في بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة، ما تسبب في تدمير المحال بشكل كلي، وتضرر (11) منزلاً سكنياً بشكل جزئي، و(4) محلات تجارية بشكل جزئي، و(4) مركبات بشكل جزئي، وإصابة (3) فلسطينيين، من بينهم طفلين اثنين، جراء تحطم زجاج نوافذ منازلهم، ووصفت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراحهم بالطفيفة، وهم: حياة فضل إبراهيم طه (3 أعوام) وأصيبت بجرح في الأذن اليسرى، وديع محمود أسعد الأشقر (3 أعوام) وأصيب بجرح في الوجه، ومحمد مصطفى محمد سلمان (30 عاماً) وأصيب بجرح في الساق اليمنى. وتفيد التحقيقات الميدانية أن المحال المستهدف يستأجره: محمود أسعد محمد الأشقر (29 عاماً) من المالك:

غازي عبد محمد سلمان (53 عاماً)، وهو عبارة عن بقالّة لبيع المواد الغذائية تقع في أرض فارغة تجاور منزل المالك. وتفيد المعلومات الميدانية أن طائرات الاحتلال العمودية حلقت على ارتفاعات منخفضة في أجواء المنطقة قبيل القصف، حيث سمع صوت هديرها بشكل واضح في أرجاء المحافظة، ودبّ صوت الانفجار الخوف والهلع في نفوس السكان المدنيين لاسيما الأطفال والنساء منهم، وأيقظ العشرات من نومهم. الجدير ذكره أن القصف استهدف منطقة سكنية مكتظة بالسكان، وجاء في ساعات الفجر في جو شتوي قارس البرودة كان فيه السكان يقفلون نوافذ منازلهم، ما تسبب في تحطم زجاج عدد كبير من النوافذ.

- أطلقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي– العمودية– صاروخاً واحداً، عند حوالي الساعة 2:50 من فجر يوم الجمعة الموافق 2012/2/3، تجاه منزل سكني يقع جوار مدرسة جباليا النزلة الأساسية للبنين– من الجهة الشمالية– في محافظة شمال غزة، استهدف مخازن المنزل الكائنة أسفله، ما تسبب في تدميرها بالكامل وتضرر المنزل عامةً بشكل بالغ. وكانت طائرات الاحتلال نفسها قد أطلقت صاروخاً قبيل دقائق من هذا الصاروخ ضرب بجدار سطح منزل سكني يملكه: عوض علي العبد مقداد، ويقع قبالة المنزل المستهدف من الناحية الشمالية الغربية. وتسبب الصاروخان في تضرر (8) منازل سكنية بشكل جزئي، ومنشأتين عامتين بشكل جزئي هما: مدرسة جباليا النزلة الأساسية للبنين، ونادي شباب النزلة الرياضي، وفي إصابة (سيدتين اثنتين) جراء تحطم زجاج نوافذ منزليهما، وصفتها المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراحهن بالطفيفة، وهنّ: منى يوسف علي غانم (37 عاماً) وأصيبت بجراح في القدم اليسرى، ونجاح إبراهيم عبد صافي (52 عاماً) وأصيبت بصدمة عصبية.
- قصف الطائرات الحربية بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة 1:15 فجر الجمعة الموافق 2012/2/3، منزل المواطن موسى جمعة عيادة الطير، البالغ من العمر (71 عاماً) الكائن قرب حي النهضة في بلدة الشوكة الوسطى على بعد حوالي 1 كيلو متر على حدود الفصل شرق رفح – والمسماة بالمنطقة العازلة، أسفر القصف عن تدمير منزل مساحته (42 م2) تدميراً كلياً، وهو من الصفيح والنايلون يقيم فيه مالك المنزل وزوجته، والحاق أضرار جزئية في منزل ابنه جهاد، بعد أن تم إبلاغ المواطنة تمام سلامة عابد الطير، زوجة جهاد، عبر الهاتف بضرورة إخلاء المنزل خلال خمس دقائق تمهيداً لقصفه، وغادرت منزلها، وعائلتها، وعائلة والد زوجها، وبعد مغادرتهم المنزل، وابتعادهم لحوالي (50) متر قصف المنزل الصفيح.
- أطلقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي صاروخاً واحداً على الأقل، وذلك عند حوالي الساعة 1:50 من فجر يوم الجمعة الموافق 2012/2/3، تجاه قطعة أرض زراعية تعود ملكيتها للقيادي في كتائب القسام عماد الدين محمد عقل البالغ من العمر (39عاماً)، وتقع في مخيم النصيرات، بمحاذاة طريق صلاح الدين الرئيس، الأمر الذي أسفر عن تدمير غرفة كانت بداخلها، كما تسبب القصف في وقوع أضرار مادية في المنازل المجاورة للمكان المستهدف.
- فتحت طائرات الاحتلال العمودية نيران أسلحتها الثقيلة، عند حوالي الساعة 19:05 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2012/2/7، تجاه منازل السكان المدنيين الكائنة في شارع السلطان عبد الحميد غربي بيت حانون في محافظة شمال غزة، دون وقوع إصابات أو أضرار.
- قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي بصاروخ عند حوالي الساعة 23:50 من يوم السبت الموافق 2012/2/11، قطعة أرض زراعية تقع شرق مدينة غزة تعود ملكيتها لعائلة فرج، دون وقوع إصابات.
- قصف طائرات الاحتلال بصاروخ واحد وذلك عند حوالي الساعة 23:30 من يوم السبت الموافق 2012/2/11 غرفة زراعية مهجورة تقع في حي أبو خشان شرق بلدة القرارة في محافظة خانيونس، أسفر القصف عن تدمير الغرفة دون وقوع أي إصابات في الأرواح.
- قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بصاروخ واحد على الأقل، عند حوالي الساعة 23:10 من مساء يوم السبت الموافق 2012/2/11 منزل المواطن موسى جمعة عيادة الطير، البالغ من العمر (71 عاماً) الكائن قرب حي النهضة في بلدة الشوكة الوسطى على بعد حوالي (1000 متر) على حدود الفصل شرق رفح – والمسماة بالمنطقة العازلة، أسفر القصف عن تدمير منزل مساحته (42 م2) تدميراً كلياً، وهو من الصفيح والنايلون يقيم فيه مالك المنزل وزوجته، والحاق أضرار جزئية في منزل

ابنه جهاد، وهو عبارة عن منزل أرضي مسقوف بالباطون المسلح، تبلغ مساحته (120 م2) يقيم فيه وعائلته المكونة من (7) أفراد، والمقامة على قطعة أرض تبلغ مساحتها (1500 م2)، دون التبليغ عن إصابات، وكانت الطائرات الحربية استهدفت نفس المنزل بتاريخ 2012/2/3.

- قصفت الطائرات الحربية بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة 23:45 من مساء يوم السبت الموافق 2012/2/11 أرض فضاء تقع في بلدة الشوكة الشمالية، شمال شرق رفح، في محيط معبر صوفا – في المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– على حدود الفصل شرق رفح، هذا ولم يبلغ عن وجود إصابات.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة بمحاذاة حدود الفصل، نيران أسلحتها الرشاشة بكثافة، تجاه المنطقة الجنوبية الشرقية من مخيم البريج والواقعة بمحاذاة حدود الفصل، وذلك عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/2/13، ولم يسفر ذلك عن وقوع إصابات.
- قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، بصاروخين اثنين، عند حوالي الساعة 2:10 من فجر يوم الخميس 2012/2/16، موقع "رعد" للتدريب– التابع للمقاومة الفلسطينية– في حي التفاح بمدينة غزة، ما تسبب في إصابة (11) مدنياً فلسطينياً، من بينهم (طفلين اثنين)، و(سيدتين)، ومن بين الجرحى أحد ممرضي مستشفى الدرة للأطفال، وإحدى مرافقات المرضى فيه– وأصيبوا جراء تحطم نوافذ المستشفى القريب من الموقع المستهدف– وأحد أفراد الدفاع المدني– الذي تواجد في المقر المجاور للموقع– ووصفت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء جراحهم بالطفيفة. وتسبب القصف في تدمير الموقع بشكل كلي، وتضرر (4) منشآت عامة مجاورة، وعدد من المنازل القريبة، بشكل جزئي، وهي ليست المرة الأولى التي يستهدف فيها الموقع. هذا وقد أحدث دوي الانفجارين حالة من الخوف في صفوف السكان المدنيين لاسيما الأطفال والنساء منهم، خاصة وأنه جاء في وقت الفجر في أجواء شتوية قارسة. والجرحى هم: أسيل راضي عبد العال (6 أعوام)، شيماء عثمان حسن عبد العال (14 عاماً)، وشيريهان عثمان حسن عبد العال (24 عاماً)، فاطمة فلفل (40 عاماً) مرافقة إحدى المريضات في مستشفى الدرة، والممرض في مستشفى الدرة: زكريا سعيد الخضري حلس (22 عاماً)، والمسعف: محمد علي محمود لبد (23 عاماً)، علاء العبد أبو غنيمة (25 عاماً)، نادر أحمد محمد الزقزوق (29 عاماً)، ماهر يحيى جمال خلف (39 عاماً)، ماهر فاضل عطا الله الجمل (49 عاماً)، مكرم توفيق عبد السلام حسونة (52 عاماً).
- قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي بثلاث صواريخ، وذلك عند حوالي الساعة 2:15 فجر الخميس الموافق 2012/2/16، موقعاً للتدريب تابع للمقاومة الفلسطينية، يقع شمال غرب مخيم النصيرات وسط القطاع، وتسبب القصف أضرار في الموقع المستهدف، ولم يسفر عن وقع إصابات.
- أطلقت قوات الاحتلال إسرائيلية المتمركزة قرب حدود الفصل عند حوالي الساعة 6.30 من مساء يوم الجمعة الموافق 2012/2/17 قذيفتين مدفعيتين باتجاه موقع مقبولة للأمن الوطني والواقع جنوب شرق مخيم البريج ولم تسجل أي إصابات.
- قصفت طائرات الاحتلال بصاروخ واحد عند حوالي الساعة 00:20 من فجر اليوم الأحد الموافق 2012/2/19، منزل المواطن علي غازي محمد الزهارنة (38 عاماً) من سكان حي التفاح ' شارع يافا'، شرق مدينة غزة، والمنزل مكون من ثلاث طبقات وقد أدى القصف إلى إحداث فجوة في سطح المنزل، وبالتحديد في الطابق الثالث مما أدى إلى إصابة كل من: محمد علي غازي الزهارنة (عامين)، علي غازي محمد الزهارنة (38 عاماً)، انشراح أحمد الزهارنة (38 عاماً)، وصفت جراحهم جميعاً بالطفيفة.
- قصفت طائرات الاحتلال بصاروخين عند حوالي الساعة 10:10 من مساء يوم السبت الموافق 2012/2/18، ورشة "أبناء زهدي عاشور" للخراطة التي تقع بالقرب من مصنع الستار شرق حي الزيتون –شرق مدينة غزة–، مما أدى إلى تدمير الورشة بالكامل والتي تعود إلى المواطن إياد زهدي رشاد عاشور، 38 عاماً"، وقد أصيب في الحادث المواطن "محمد سالم رمضان عاشور،27 عاماً" بجراح طفيفة.

- قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي بصاروخ واحد عند حوالي 00:30 من فجر يوم الأحد الموافق 2012/2/19، موقع رعد التابع لكتائب القسام في حي التفاح شرق مدينة غزة، هذا ولم يبلغ عن وقوع إصابات.
- أطلقت طائرات الاحتلال، صاروخا واحداً، عند حوالي الساعة 3:25 فجر يوم الجمعة الموافق 2012/2/24، اتجاه أحد مواقع التدريب التابعة للمقاومة الفلسطينية، الكائن قرب أحواض الصرف الصحي شرق بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة، ما تسبب في إحداث حفرة كبيرة وسط الموقع وتضرر غرف ومرافق الموقع بشكل بالغ، كذلك تضرر منزلا سكني يقابل الموقع من الجهة الغربية، وتضرر مبنى الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" – مشروع الهدف – بشكل جزئي، دون وقوع إصابات. الجدير بالذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي يستهدف الاحتلال فيها الموقع.
- قصفت قوات الاحتلال بقذيفة هاون عند حوالي الساعة 9:30 من مساء يوم الجمعة الموافق 2012/2/24، منزل المواطن ماهر عطية درويش الزق (48 عاماً) من سكان منطقة المنطار شرق حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وقد أدى القصف إلى إحداث فجرة في سطح المنزل المكون من طابق أرضي مسقوف بالباطون ومبني على مساحة 280 متر مربع، هذا ولم يبلغ عن وقوع إصابات.
- قصفت طائرات الاحتلال بصاروخين عند حوالي الساعة 12:30 من فجر يوم الجمعة الموافق 2012/2/24، مجموعة من المواطنين كانوا يتواجدون شرق حي الزيتون شرق مدينة غزة، وقد أدى القصف إلى إصابة أحدهم بجراح متوسطة ويدعى أحمد حسين خليل ياسين (27 عاماً) من سكان حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة.
- قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة 23:20 من مساء يوم السبت الموافق 2012/2/25، معمل باطون تابع لأحد فصائل المقاومة، يقع في الأراضي المحررة شمال غرب مقبرة تل السلطان جنوب غرب حي تل السلطان في رفح، اسفر القصف عن تدميره بالكامل، ولم يبلغ عن إصابات في المكان.
- قصفت قوات الاحتلال بقذيفتين مدفعيتين عند حوالي الساعة 1:30 من مساء يوم السبت الموافق 2012/2/25، أرض فارغة على جبل الريس شرق حي التفاح شرق مدينة غزة، هذا ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- الطائرات الحربية تستهدف الشريط الحدودي مع مصر جنوب رفح قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة 12:20 فجر يوم الأحد الموافق 2012/2/26، مستهدفة الشريط الحدودي مع مصر قرب حي السلام جنوب رفح، هذا ولم يبلغ عن وجود إصابات في المكان.

❖ الاعتقال والحجز التعسفي

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين واختطافهم من عرض البحر. أو من خلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم.

وفي هذا السياق اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (18) فلسطينياً. كما واصلت قوات الاحتلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم ، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير المريض كامل حكمت الترامسي عند معبر بيت حانون (إيرز)، بينما كان في طريقه للعلاج من ورم في الغدة النخامية في مستشفى المقاصد الخيرية بالقدس المحتلة.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة فلسطينيين عندما حاولا اجتياز حدود الفصل شرق مخيم البريج وسط القطاع، وذلك عند حوالي الساعة 20:00 من يوم السبت الموافق 2012/2/4، وقد رافق عملية الاعتقال قيام قوات الاحتلال بفتح نيران أسلحتها

الرشاشة والقنابل الضوئية في سماء المنطقة ، وفي وقت لاحق تم التعرف على المعتقلين وهم: أحمد محمود سلمان العواودة البالغ من العمر (21عاماً)، من سكان قرية وادي غزة (جحر الديك)، يوسف ماهر حسين العويدات البالغ من العمر (20عاماً)، محمد مروان إبراهيم إسماعيل البالغ من العمر (20عاماً)، وكلاهما من مخيم المغازي.

- فتحت زوارق الاحتلال البحرية، نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة 17:40 من مساء يوم الأحد الموافق 2012/2/12، تجاه قارب صيد فلسطيني (حسكة ماتور) تواجد في عرض البحر، غربي منطقة الواحة، شمال غرب بيت لاهيا في محافظة شمال غزة– على بعد كيلومترين من حدود الفصل المائية– ثم حاصرته، وأجبرت صيادين اثنين كانوا على متنه بخلع ملابسهم والنزول إلى الماء والسباحة باتجاههم، ثم اعتقلوهما، وهما: أدهم محمود محمد أبو ريالة (22 عاماً)، وشقيقه الطفل: محمد (14 عاماً)، وأفرجت عنهما عند حوالي الساعة 1:30 من فجر اليوم التالي، بيد أنها أبقت على القارب وشباك الصيد لديها.
- أعلنت عائلة بربخ في خان يونس عن فقدان الشاب بلال صلاح سليم بربخ (25 عاماً) وهو متزوج وأب لطفلة، ويعاني من مرض نفسي، بعد ان خرج عند حوالي الساعة 9:00 صباح يوم الأحد الموافق 2012/2/12، ولم يعد إلى المنزل، وبقي مصير مجهول إلى ان تلقت عائلة المفقود اتصال تبين من خلاله بان بلال معتقل لدى قوات الاحتلال، حيث أفاد والد المعتقل لباحث المركز بان ابنه بلال اتصل به وعند حوالي الساعة 7:30 من مساء يوم الخميس الموافق 2012/2/23، وابلغه بانه معتقل في سجن بئر السبع، وبان قوات الاحتلال اعتقلته بالقرب من الشريط الحدودي الفاصل.
- فتحت زوارق الاحتلال البحرية، نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة 7:10 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/2/13، تجاه قارب صيد فلسطيني (حسكة مجداف) تواجد في عرض البحر، غربي منطقة الواحة، شمال غرب بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ثم حاصرته، وأجبرت صيادين اثنين كانوا على متنه بخلع ملابسهم والنزول إلى الماء والسباحة باتجاههم، ثم اعتقلوهما، وهما: جمال رمضان حسن السلطان (60 عاماً)، وابنه: فضل (22 عاماً)، وأخلت سبيلهما عند حوالي الساعة 16:30 من مساء اليوم نفسه ، بيد أنها استولت على قاربهما وشباك الصيد الخاصة بهما.
- فتحت زوارق الاحتلال البحرية، نيران أسلحتها بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 6:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/2/14، تجاه قارب صيد فلسطيني (حسكة مجداف) تواجد في عرض البحر، غربي منطقة الواحة، شمال غرب بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ثم حاصرته، وأجبرت صياداً كان على متنه بخلع ملابسه والنزول إلى الماء والسباحة باتجاههم، ثم ربطوا الحسكة في أحد الزوارق، واعتقلوا الصياد: أحمد محمد محمد زايد (26 عاماً)، من سكان منطقة السلاطين في بيت لاهيا. وأخلت سبيله عند حوالي الساعة 11:30 من صباح اليوم نفسه ، بيد أنها استولت على قاربه وشباك الصيد الخاصة به.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة في معبر بيت حانون (إيرز)، المريض: كامل حكمت كامل الترامسي (23 عاماً)، عند حوالي الساعة 9:30 من صباح يوم الأحد الموافق 2012/2/19، لدى وصوله المعبر لغرض الذهاب للعلاج من ورم في الغدة النخامية في مستشفى المقاصد الخيرية بالقدس المحتلة. وأمرت قوات الاحتلال والدة المريض المرافقة له: فريدة سعيد الترامسي، بمغادرة المعبر دون ابنها عند حوالي الساعة 16:00 من مساء اليوم نفسه. وعند حوالي الساعة 19:30 من مساء اليوم نفسه أفرجت عنه من خلال المعبر. وصرّح المريض للمركز: "بأن قوات الاحتلال أخضعته للتحقيق في المعبر، ثم قيدته من اليدين والساقين بسلاسل حديدية، وغطت عيناه بما يشبه النظارة السوداء، ونقلته إلى معتقل المجدل (عسقلان)، وأخضعته للتحقيق هناك، قبل أن تفرج عنه".

وفي هذا الصدد يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، المريض: كامل حكمت الترامسي، على النحو التالي:

ذهبت عند حوالي الساعة 8:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2012/2/19 برفقة والدتي: فريدة سعيد الترامسي (58 عاماً) إلى معبر بيت حانون (ايرز)، لغرض العلاج من ورم في الغدة النخامية في مستشفى المقاصد الخيرية بالقدس المحتلة، وعند حوالي الساعة 9:10 من صباح اليوم نفسه دخلت الطرف الإسرائيلي من المعبر، وبعد تسليم أوراقي للشباك،

انتظرت لمدة (20 دقيقة)، استدعاني أفراد مدنيين، وقالوا لي: أحضر حقيبتك وتعال معنا للتفتيش، وفي إحدى الغرف فتشوا الحقيبة، وأمروني بخلع ملابسي، وفتشوني، حيث بقيت بالملابس الداخلية فقط أثناء التفتيش، وأخذوا هاتفين محمولين (جوال) كنت أحملهما، ثم اصطحبني اثنين منهم إلى الأسفل لمكان يشبه القبو، ثم صعدوا بي لأعلى بواسطة سلالم، ثم أدخلوني إحدى الغرف، كان يجلس فيها مدني خلف مكتب وبجواره آخر، فبدأ بسؤالي عن بياناتي الشخصية وبيانات لأفراد عائلتي، وأسئلة أخرى...وتركني في الغرفة تحت الحراسة لمدة ساعتين، ثم نقلوني الى غرفة أخرى وضع فيها كرسيين، ووضع على زجاج نوافذها لاصق أسود، مكثت فيها فترة من الزمن– لا أستطيع تحديدها– ثم نقلوني منها الى الأسفل إلى قبو، ثم قادوني بعد ذلك إلى ما يشبه موقف السيارات، ثم ربطني أحد المدنيين– يحمل سلاحاً– بقيد حديدي (سلاسل) يداي إلى الأمام، وكذلك ساقي، ووضعوا ما يشبه النظارة السوداء المحكمة الضغط على الأعين، حيث لم أرى خلالها أي شيء، ثم أركبوني مركبة، وساروا بي (أعتقد أن المركبة التي أركبوني إياها من نوع سافانا رمادية اللون كنت أقف أمامها حينما ربطوني)، وبعد وقت لا أستطيع تحديده أنزلوني، بعد أن توقفت المركبة، ثم أدخلوني مكان ما، ورفعوا النظارة السوداء عن عيني، فشاهدت ضابط عسكري يحمل رتبة (نجمة على الكتف)، يجلس خلف مكتب، بالإضافة إلى الشخص الذي ربطني في المعبر، وشخص ثالث تولى أعمال الترجمة، سألني الضابط من خلال المترجم عن بياناتي الشخصية، ثم أمرني بالتوقيع على ورقة كتب باللغة العبرية، نصها طبع طباعة، في حين كتب بياناتي الشخصية عليها بالعبرية، فسألته عن ماهيتها، فقال لي هذه للمحكمة الخاصة بك، فسوف توقف محامي للدفاع عنك، فسألته لماذا، أنا جئت إليكم لغرض العلاج، فقال لي: لا تتكلم، وقع وبس، فوقعت. ثم أخذوني بعد وضع النظارة على عيني إلى مكان آخر من خلال المركبة نفسها (حيث شعرت أنها المركبة الأولي نفسها)، وبعد وقت أنزلوني، ورفعوا النظارة فوجدت نفسي في مكان ما، فيه غرفة كثيرة، قلت لهم أني قد تعبت، وبعد لحظات ذهبوا بي إلى غرفة طبيب– فيها رجل كان يرتدي زي الأطباء– فحص ضغط الدم وفحصني بالسماعة، وشكوت له آلامي، ولم يعطني علاجاً، ثم تكلم مع الجنود، وبعد ذلك جاءني شخص يلبس زي الشرطة (الزي الأزرق)، حيث أخذ هويتي والجوالات من المدنيين الذين جاءوا بي، وأعطاني ورقة كتب فيها حاجياتي، وقال لي هذه هي الأمانات الخاصة بك، ثم جاءني المحقق الذي حقق معي في ايرز، وقال لهم: سوف يعود الى منزله – حسبما فهمت– ثم نقلوني بالمركبة السابقة نفسها، وفي داخلها ألبسوني النظارة السوداء، ثم توقفت وأنزلوني في معبر بيت حانون (ايرز)، حيث رفعوا النظارة، فشاهدت باباً كتب عليه دخول لإيزر، ثم أعطوني أماناتي، ومن بعد دقائق خرجت من المعبر سالكاً الطريق الملتوية حتى وصلت إلى مقر الشئون المدنية، حيث كانت الساعة 19:30 مساءا، حيث كانت غرفة التنسيق مغلقة في هذا الوقت، لم يكن هناك أي أحد سوى عمال النقل في المعبر، الذين كانوا يغادرون المكان، رافقتهم حتي مفترق الجمارك، وهناك جلست عند الشرطة الفلسطينية حتى جاء أخي: كمال– الذي اتصلت به ليأتي– واصطحبني للمنزل، حيث وصلت عند الساعة 21:20 من مساء الأحد نفسه، وعند عودتي علمت أن والدتي التي كانت ترافقني انتظرتني حتى الساعة 18:00 من اليوم نفسه، ثم أخبرها جنود الاحتلال أن تعود للمنزل، ولم يخبروها بمكاني.

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء يوم الاثنين الموافق 2012/2/20 الشاب سميح محمود عبد الله عياد (22 عاماً) من سكان حي الشجاعية شرق غزة، من المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– على حدود الفصل شرق غزة، وتفيد المعلومات بأن المذكور خرج من منزل عائلته عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/2/20، ولم يعد لمنزله، ولم تتوفر معلومات لذويه حول اختفاءهم إلى أن أفادت معلومات الوحدة القانونية في مركز الميزان لحقوق الإنسان بوجوده في سجن عسقلان (المجدل).
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء يوم الثلاثاء الموافق 2012/2/21 ثلاثة فلسطينيين من المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– على حدود الفصل شرق رفح، وهم جهاد موسى جمعة الطير، (44 عاماً)، بدر إبراهيم عطية أبو سنيمة،(30 عام)، وجميعهم من سكان حي النهضة (منطقة اليهودية) في بلدة الشوكة الوسطى شرقي مدينة رفح، وبهاء الدين عوض عبد العال عبد العال، (30 عاماً)، من سكان منطقة المشروع (زلاطة) في بلدة الشوكة الوسطى، ولم تتوفر معلومات لذوي المعتقلين حول اختفاءهم إلى أن أفادت معلومات الوحدة القانونية في مركز الميزان لحقوق الإنسان بوجودهم في سجن عسقلان (المجدل).
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة 12:30 من فجر يوم الثلاثاء الموافق 2012/2/22 أربع شبان، من بلدة الشوكة شرق رفح، وهم الشاب صدام محمد سعيد أبو عاذرة، البالغ من العمر (20 عاماً)، ومحمد حسين عوض أبو عاذرة، البالغ من العمر (21 عاماً) وأشرف حسن محمد الصوفي، البالغ من العمر (22 عاماً)، من سكان بلدة الشوكة الوسطى شرق رفح، ووفق إفادة ذويهم انقطع الاتصال بهم منذ ساعات مساء اليوم سابق الذكر، حيث خرجوا في تلك الساعة من أجل اصطياد

العصافير (موسم طائر الحسون)، وبعد اتصال محامي مركز الميزان مع قوات الاحتلال أبلغ بأنهم معتقلين لديهم في سجن عسقلان (المجدل)، وتفيد المعلومات بأن الاعتقال جرى من المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– على حدود الفصل شرق رفح.

الحصار والقيود على حرية الحركة

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءات حصارها المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بدء انتفاضة الأقصى، ما أدى إلى شلل في كافة مناحي الحياة، بالرغم من إعلانها المتكرر عن تخفيف إجراءات الحصار المفروض على قطاع غزة في محاولة لاحتواء ردود الفعل الدولية الغاضبة عقب الهجوم الدموي الذي شنته تلك القوات على أسطول الحرية، حيث تواصل فرض حصار شامل على واردات القطاع من مواد البناء والإنشاء، وتفرض قيوداً مشددة على البضائع من والى قطاع غزة، ما ترتب عليه ارتفاع حدة الفقر والبطالة وتعطيل عمل المرافق الصناعية والزراعية والخدمية، وخلال الفترة التي يتناولها التقرير تفاقمت مشكلة انقطاع التيار الكهربائي بعد توقفت محطة توليد كهرباء غزة عن العمل بشكلٍ كاملٍ بتاريخ الثلاثاء الموافق 14 شباط (فبراير) 2012، كنتيجة لاستمرار توقف تزويد سلطات الاحتلال للقطاع بالسولار الصناعي وفي الوقت نفسه توقف إمدادات السولار عبر أنفاق التهريب في رفح وفقاً لتصريحات سلطة الطاقة الفلسطينية في قطاع غزة .

وحسب المعطيات الميدانية فقد تسبب توقف إمدادات الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، في انقطاع التيار الكهربائي ليصل وقت التغذية بالتيار إلى حوالي 8 ساعات خلال 24 ساعة. هذا وتحتاج شركة توليد الطاقة الكهربائية في غزة إلى كمية تتراوح بين (350 – 400) ألف لتر من الوقود في اليوم الواحد، وأمام التقليص المستمر للكميات التي كانت تورد من قبل سلطات الاحتلال والقيود التي كانت تفرضها وتؤدي إلى عرقلة دخول إمدادات الوقود لجأت الحكومة في غزة إلى جلب الوقود الخاص بالمحطة من جمهورية مصر العربية عبر أنفاق التهريب في مدينة رفح، الأمر الذي ساهم بالحفاظ على استمرار إمدادات التيار الكهربائي. علماً أن مجموع ساعات انقطاع التيار الكهربائي وصلت إلى حوالي (2300) ساعة في العام قبيل الأزمة الأخيرة .

ويتسبب انقطاع التيار الكهربائي في تداعيات وآثار خطيرة على مجمل حقوق الإنسان والخدمات الأساسية لسكان قطاع غزة أهمها خدمات الرعاية الصحية بأشكالها المختلفة بما في ذلك أقسام غسيل الكلى والجراحات والعناية الفائقة وبنوك الدم والرعاية الأولية والصحة النفسية وغيرها من ضروب الرعاية الصحية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي واستخراج المياه من الآبار وتوزيعها على السكان وعلى توفر مياه الاستخدام المنزلي في الأبنية متعددة الطبقات، وقطاع التعليم وما تسببه من عرقلة لحرية المواطنين في الوصول إلى منازلهم أو الخروج منها في الأبنية العالية وخاصة في حالة المرضى والمسنين والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة التي سيتكبدها الاقتصاد الفلسطيني وخاصة المزارعين ومربي الدواجن والحيوانات والمنشآت الصناعية والتجارية وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي ومناحي حياة السكان الفلسطينيين في قطاع غزة.

❖ **الحركة على المعابر**

واصلت قوات الاحتلال فرض حصارها المشدد على قطاع غزة للعام الخامس على التوالي، حيث سمحت قوات الاحتلال بفتح عدد من المعابر جزئياً ولساعات معدودات خلال اليوم، سمحت خلالها بمرور بضائع وسلع إلى قطاع غزة وتصدير كميات قليلة من الزهور والتوت الأرضي. بينما واصلت قوات الاحتلال إغلاق عدد من المعابر بشكل كلي، ويورد التقرير موجز لعمل المعابر خلال شهر فبراير 2012، كالآتي:

معبر بيت حانون (إيرز)[8]:

رصد باحثو المركز الحالة العامة على معبر إيرز خلال شهر فبراير/ شباط، من العام الجاري 2012، حالة معبر بيت حانون (إيرز)، حيث أغلقت قوات الاحتلال المعبر بشكل كلي مدة **(4)** أيام، على مدار الشهر بسبب إجازة يوم السبت.

فيما استمر بشكل عام منع تلك القوات للعمال وأهالي المعتقلين– الزيارات– من الدخول منذ سنوات، في حين أنها تفرض قيوداً مشددة على عملية دخول المرضى ومرافقيهم، وتستدعي بعضهم لمقابلة جهاز المخابرات، وتمنع عدد منهم من اجتياز المعبر، كذلك على المرضى أصحاب الحالات الحرجة والذين يتوجب نقلهم للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية بواسطة سيارات إسعاف. كما تمارس إجراءات شديدة على مجمل الذين يجتازون المعبر من الموظفين العرب والأجانب في المؤسسات الدولية، والصحفيين الأجانب، وموظفي البعثات الدبلوماسية والسفارات، وحملة تصاريح (VIP)، وفلسطينيي ال48 الذين يزورون أقارب لهم في القطاع، كذلك المسافرين إلى معبر جسر الكرامة (اللنبي) للوصول إلى المملكة الأردنية.

الأمر الذي يؤثر على عملية دخولهم بشكل سلس. مع أن المعبر يظل مفتوحاً بشكله الجزئي هذا، وعند الإغلاق فإنه يغلق بشكل كلي سواء في إجازة يوم السبت، أو لأسباب أخرى. ووجب التنويه إلى أن العدد المسموح لهم بالدخول يتفاوت بشكل أسبوعي، وأن عملية إصدار التصاريح اللازمة للمسافرين تلاقي عديد العقبات.

<u>هذا وكانت حصيلة من اجتازوا معبر بيت حانون إيرز في شهر فبراير/شباط/2012، كما يلي:</u>

دخل ما عدده(645) مريضاً، وعدد (632) من المرافقين لهم، وسمحت بدخول عدد (47) سيارة إسعاف تقل مرضى للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية. وما عدده (693) من موظفي المنظمات الدولية الأجانب. وما عدده (108) من موظفي السلك الدبلوماسي "السفارات". وما عدده (43) من الصحفيين. وما عدده (2146) من كبار رجال الأعمال ((BMC)) والتجار الفلسطينيين. وما عدده (227) من فلسطينيي الأراضي المحتلة في العام 1948، الذين كانوا في زيارة لأقارب لهم في القطاع. وما عدده (2) من المسافرين إلى جسر الأردن "معبر الكرامة" ، وعدد (8) من حملة بطاقات "VIP". بينما تعرض عدد (24) من المسافرين للمقابلة الأمنية والتحقيق من قبل قوات الاحتلال لأسباب مختلفة.

[8] يقع شمال غرب مدينة بيت حانون شمال قطاع غزة، وهو معبر شامل، يحتوي على معبر للمسافرين، والعمال، والممر الآمن، والبضائع، الشاحنات، أغلقته قوات الاحتلال بتاريخ 2000/10/9، حتى لحظة إعداد التقرير، حيث يقتصر استخدامه على مرور البعثات الدبلوماسية، والوفود الأجنبية، والمرضى والحالات الإنسانية، وعدد من التجار من قطاع غزة.

جدول يوضح عمل معبر بيت حانون (إيرز) خلال شهر فبراير من العام 2012

الشهر	أيام العمل	مرضى	مرافقون	إسعافات للمستشفيات الإسرائيلية	موظفو منظمات دولية	موظفو القنصليات والسفارات	صحفيون	تجار ورجال أعمال	فلسطينيو ال48	حملة تصاريح ال VIP	المسافرون إلى جسر الكرامة (اللنبي)	مقابلات أمنية
فبراير 2012	25	645	632	47	693	108	43	2146	227	8	2	24

معبر المنطار (كارني)[9]:

في خطوة جدية نحو تكريس الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وعرقلة حركة البضائع والسكان من وإلى قطاع غزة، وفي الوقت نفسه في خطوة نحو الفصل النهائي بين الضفة والقطاع على صعيد التجارة البينية. أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن نيتها تدمير وإزالة معبر المنطار (كارني) ومنشآته كافة، حيث شرعت قوات الاحتلال في نسف وتفجير وتجريف منشآت المعبر منذ صباح الاثنين الموافق 2012/01/02، وتأتي هذه الخطوة لتجهز على أحد أهم المعابر الاقتصادية، التي كانت تزود قطاع غزة بحاجاته من السلع والبضائع وفي الوقت نفسه كان يصدر المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم.

والجدير ذكره أن قوات الاحتلال عمدت إلى عرقلة وتعطيل العمل في معبر المنطار (كارني) منذ الأيام الأولى لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث أغلق المعبر بتاريخ 2000/10/9 ومنذ ذلك التاريخ قلص عمل المعبر ليقتصر على ساعات محدودة خلال اليوم الواحد، وكانت عمليات الإغلاق الكلي تتكرر أكثر من مرة خلال الأسبوع الواحد. وفي عام 2007 أعلنت سلطات الاحتلال بتاريخ 2007/03/21 إغلاق المعبر إغلاقاً كلياً وحتى إشعار آخر، ومن ثم عادت لتشغيله جزئياً لتعلن بتاريخ 2011/3/2 إغلاقه نهائياً وحتى إعلان سلطات الاحتلال نيتها إزالته لم يعد للعمل.

معبر رفح[10]:

[9] وهو المعبر التجاري الرئيس لقطاع غزة، ويمثل شريان الحياة بالنسبة لسكان القطاع، ويقع في شرق مدينة غزة، ومنذ **2000/10/9**، أول إغلاق للمعبر في بداية انتفاضة الأقصى، لم يعد المعبر للعمل بطاقته الكاملة، بل بقي عمله جزئياً، بالإضافة للإغلاقات المتكررة التي تعرض لها المعبر، والإعاقات المتكررة خلال أيام العمل، كما أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اتخذته وسيلة للضغط على سكان قطاع غزة ضمن سياسة العقاب الجماعي التي اتبعتها وكان من ابرز أشكالها الحصار والإغلاق المشدد لمعابر القطاع.

10 يربط بين الأراضي الفلسطينية ومصر، وينقسم إلى قسمين: الأول خاص بعبور المسافرين، والثاني خاص بالبضائع التجارية. أما فيما يتعلق بالقسم التجاري من المعبر، فقد تم إغلاقه نهائيًا منذ بداية الانتفاضة، فيما تكرر الإغلاق الشامل للمعبر، واستمر في عمله بشكل جزئي منذ 2000/10/9.

سمحت إدارة الموانئ المصرية بفتح معبر رفح (**25**) يوماً خلال الفترة التي يغطيها التقرير من العام 2012. وتمكن خلال هذه الفترة مغادرة (**15836**) من المرضى والطلبة وحملة الإقامات وأعضاء الوفود الطبية والصحفية التي قدمت لقطاع غزة من مغادرة القطاع. كما تمكن (**16201**) من مرضى ومرافقيهم من الدخول إلى قطاع غزة، فيما بلغ عدد المرجعين (**874**) مسافر من الذين منعوا من مغادرة القطاع.

جدول يوضح عمل معبر رفح خلال شهر يناير من العام 2012

الشهر	عدد أيام الإغلاق	عدد أيام العمل	عدد المغادرين	عدد القادمين	مرجعين
يناير	4	25	15836	16201	874

معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)[11]:

سمحت قوات الاحتلال بفتح معبر كرم أبو سالم جزئياً لعدة ساعات يومياً على مدى (**20**) يوماً سمحت خلالها بدخول (**3934**) شاحنة محملة بأنواع مختلفة من البضائع بين مواد غذائية أساسية ومتنوعة، وطبية، وأنواع من المواد المختلفة الاستخدام، والمساعدات الإنسانية. وسمحت قوات الاحتلال بدخول (**163**) شاحنة محملة بغاز طهي تحمل (**3234240** طن). و(**0**) شاحنة محملة بالسولار الصناعي تحمل (**0** لتر)، و(**2**) محملة بالبنزين تحمل (**55000** لتر). و(**14**) شاحنات محملة بالسولار العادي تحمل (**475021** لتر)، (**0**) محملة بالكاز الأبيض تحمل (**0** لتر)

جدول يوضح حركة الواردات على معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، خلال شهر يناير العام 2012

الشهر	أيام العمل	بضائع تجارية ومتنوعة ومساعدات	غاز الطهي		سولار صناعي		بنزين		سولار عادي		كاز أبيض		صادرات
	أيام العمل	عدد الشاحنات	عدد الشاحنات	الكمية بالطن	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات
يناير	20	3934	163	3234240	0	0	2	55000	14	475021	0	0	26

السيارات الحديثة: تم دخول عدد (161) سيارة حديثة مستوردة إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم خلال الشهر

قطاع المساعدات: سمحت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدخول (1108) شاحنة كمساعدات مصنفة كالتالي:

[11] وهو معبر تجاري، يقع جنوب شرق مدينة رفح، تم بدء العمل فيه بشكل فعلي بتاريخ **2006/3/22**، واقتصر عمل المعبر على إدخال المساعدات المقدمة من الجانب المصري إلى قطاع غزة، وتطور العمل في هذا المعبر لاحقاً، حيث بدأت عمليات نقل البضائع التجارية إلى قطاع غزة من خلاله، ويخضع هذا المعبر للقيود الإسرائيلية، حيث بقي عمله جزئياً، بالإضافة للإغلاقات المتكررة التي تعرض لها المعبر، والإعاقات المتكررة خلال أيام العمل، كما أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اتخذته وسيلة للضغط على سكان قطاع غزة ضمن سياسة العقاب الجماعي التي اتبعتها وكان من ابرز أشكالها الحصار والإغلاق المشدد لمعابر القطاع.

	وكالة الغوث	الغذاء العالمي	الصليب الأحمر	الجمعية الإسلامية	UNDB	وزارة الصحة	القنصلية الفرنسية	المركز الفرنسي	الصحة العالمية	CHF	مؤسسة التيره
عدد الشاحنات	714	48	13	1	3	4	1	5	2	12	2

أما بالنسبة لقطاع التصدير: فقد سمحت قوات الاحتلال بتصدير **(26)** شاحنة، موزعة كالتالي: السماح بتصدير **(1)** شاحنة توت أرضي تحمل **(2925 كغم)**، وتصدير **(16)** شاحنة زهور تحمل **(1025977زهرة)**، وتصدير **(5)** شاحنة بندورة شيري تحمل **(81042.5 كغم)**، وتصدير **(3)** شاحنة فلفل حلو تحمل **(12000 كغم)**، **وتصدير (1)** شاحنة من الملابس **تحمل (228 قطعة)**

جدول يبن حركة الصادرات على معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) ، خلال شهر يناير العام 2012

	توت أرضي		زهور		بندورة شيري		فلفل حلو		ملابس	
التاريخ	شاحنة	الكمية كيلو	شاحنة	الكمية زهرة	شاحنة	الكمية كيلو	شاحنة	الكمية كيلو	شاحنة	الكمية قطعة
يناير	1	2925	16	2263898	5	81042.5	3	1900	1	228

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة؛ من خلال استمرار أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز وتعمد استهداف المدنيين؛ واستمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين ؛ واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة، بما في ذلك اعتقالهم والاستيلاء على مراكبهم. كما يظهر استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة، أعلنت قوات الاحتلال أنها تبلغ 300 متراً على امتداد حدود القطاع فيما وصلت إلى أكثر من كيلومتر داخل القطاع على أرض الواقع؛ وتعمد فتح سد وادي غزة وترك المياه تندفع نحو القطاع دون تحذير مسبق ؛ وتكرار استهداف التجمعات السلمية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي. كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية المناسبة؛ ومواصلة الاعتقالات التعسفية والاستهداف المتعمد والمنظم لعمال جمع الحصى والركام، الذين دفعهم الفقر إلى البحث عن وسائل خطيرة للحصول على مصدر للرزق . ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع – ولم يزل– تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

ويطالب مركز الميزان المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. ومركز الميزان يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ويرقى الحصار وجملة الممارسات الأخرى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، والعمل على تطبيق العدال ة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى